بنجاسة غليظة وعنه قال ابو يوسف وهو رواية عن ابي ح انه نجس نجاسة خفيفة
وقد روي محمد عن ابي ح انه طاهر غير طهور وعليه الفتوى الاهاب وهو
جلد غير مدبوغ يطهر بالدباغ وهو المنع النتن والفساد وان كان تنجسيا
او تعزيرا الا اهاب الخنزير وآدمي قدم الخنزير لكون المقام للاهانة اما
الاول فلنجاسة عينه واما الثاني فلكرامته وما اي جلد يطهر به اي بالدباغ
يطهر بالزكاة لانها تعمل عمل الدباغ في ازالة الرطوبات النجسة قال في الهداية
والوقاية وما يطهر جلده بالدباغ يطهر بالزكوة اقول فيه تسامح لان الذكاة
الشرعية يطهر الثاني راجع الى ما هو فاسد لاقتضائه استدراك قوله الآتي
وكذلك يطهر لحمها وان ارجع الى جلده لزم التفكيك فحق العبارة ما ذكرنا
بخلاف لحمه في الصحيح كذا في الكافي نقلا عن الاسرار وان كان في الهداية
خلافه ذكره في الخلاصة عن ابي يوسف ان المختار اذا ذبح طهر جلده بالدباغ
شعر الميتة وعظمها وعصبها وحافرها وقرنها وشعر الانسان وعظمه
ودم السمك طاهر اما السبعة الاولى فانها لحيوة لا تحلها واما الاخير فلانه
ليس بدم حقيقة بدليل انه يبقى اذا جف كذا شعر الخنزير عند محمد
للضرورة في استعماله فلا تنجس الماء بوقوعه فيه وعند ابي يوسف نجس
فتنجس الماء والكلب نجس العين صرح به شمس الائمة في مبسوطه قال في
معراج الدراية الصحيح من المذهب عندنا ان عين الكلب نجس اشار
اليه محمد في الكتاب وقيل لا بعض مشايخنا يقولون عينه ليس بنجس
ويستدلون بطهارة جلده بالدباغ وقال في التجريد الكلب نجس العين
عندهما خلافا لابي ح وقيل جلده نجس وشعره طاهر في فتاوى ابي الليث
الكلب اذا دخل الماء ثم خرج وانتفض فاصاب ثوب انسان افسده ولو
اصابه ماء مطر وباقي المسئلة بحالها لم يفسده لان الماء في الاول اصاب جلده
وجلده نجس وفي الثاني اصاب شعره وشعره طاهر ونابغة المسك طاهرة
الا ان يكون رطبا ولغير المذبوحة حتى لو كانت رطبة لكنها للمذبوحة
فهي طاهرة ولو كانت لغير المذبوحة لكنها يابسة فهي ابيض طاهرة وبول
ما يؤكل نجس وقال محمد طاهر ولا يشرب اصلا للحتداوي ولا لغيره وقال
ابو يوسف يجوز للتداوي وقال محمد يجوز مطلقا فصل بئر دون عشر

في عشر

في عشر قدر به لانها لو كانت عشرا في عشر لا تنجس ما لم يتغير لون الماء
او طعمه او اثره ذكره قاضي خان وغيره وهو مبتدأ خبره قوله الآتي
يخرج وقع فيها نجس وان عفي حرجا عما عم وعصفور وتقاطر بول كرؤس
الابر حتى لو كان اكبر منها لم يعف وغيا نجس وبعرة ابل او غنم يشير
الى ان الثلث كثير كما نقل عن الامام الترتاشي ووجه العفو ان الابار في
القلوات ليس لها رؤس حاجزة والابل والغنم تبعر حولها فتلقيه الرياح
فيها فلو افسد القليل لزم الحرج وهو مدفوع فعلى هذا لا فرق بين الرطب
واليابس والصحيح والمتكسر والبعر والخثي والروث لشمول الضرورة ولا
فرق ايضا بين ابار المصر والفلوات في الصحيح لشمول الضرورة في الجملة
كما اذا وقعت في حلب فرميتا الفاء تدل على الفور قال في المبسوط لا يتخض
اذا رميت من ساعته ولم يبق لها لون للضرورة لان من عادتها انها تبعثر
عند الحلب او انتفخ فيها حيوان دموي قيد به لما سيأتي ان ما لا دم له
اذا انتفخ او تفسخ في الماء او العصير لم يتنجس لم يذكر التنفسخ لان حكمه
يفهم من الانتفاخ بطريق الاولوية او مات نحو دجاجة في بئر فنزح
كلها اي كل ما ئها فكان نزح ما فيها من الماء طهارة لها وقال في النهاية اشارة
الى انها تطهر بمجرد النزح من غير توقف على غسل الاحجار ونقل الاجهال
وان تعسر نزح كلها فقدر ما فيها اي فينزح قدر ما فيها من الماء فيعوض
في نزح قدر ما فيها الى دوي بمارة اي رجلين لهما شعور ومعرفة في حال
الماء فان مقدار قالا في البئر نزح ذلك المقدار وهو الاصح للاشبه بالفقه
لكونهما نصاب الشهادة الملزمة لان الاصل الرجوع الى اهل العلم عند الابتلاء
بامر قال تعالى فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون وقيل بقدر ما فيها روي
عن ابي يوسف فيه وجهان احدهما ان يحفر حفرة عمقها ودورها مثل موضع
الماء منها ويحتص ويصب الماء فيها فاذا امتلأت فقد نزح ما فيها والثاني
ان يرسل قصبة في الماء ويجعل علامة لمبلغ الماء ثم نزح عشرين دلاء مثلا
ثم يعاد القصبة فينظر كم انتقص العشرين فيملؤه ولكنه لا يستقيم الا اذا
كان دور البئر من اول حد الماء الى قعر البئر متساويا وقيل ينزح مائتا
دلو الى ثلثمائة وهو مروي عن محمد افتى به اشاهد في بغداد لان اغلب آبارها

Copyright © University